

شباط 2018

## المستثمر العربي لم يفهم طبيعة الاستثمار في إعادة التأمين

تلعب السيرة دوراً في تعزيز الثقة بشركة إعادة التأمين. وكلما طال أمدها تكشفت لأسواق التأمين المباشر خصائصها وخصالها وارتفع عدد المتعاملين معها سواء محلياً أو على النطاق الإقليمي والعالمي. تؤكد هذه الحقيقة سيرة كبرى شركات إعادة التأمين في العالم ميونيخ ري MUNICH RE التي يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1883.

وهي درجت على امتداد تاريخها الطويل على تدوير أرباحها، وضمها إلى أموالها الخاصة. ولم تتوان عندما واجهتها كوارث ذات حجم استثنائي عن طرح أسهم جديدة للاكتتاب. وهكذا تعاملت مع الاعتداء الإرهابي على الولايات المتحدة الأميركية في 2001/9/11، بل انها هيات نفسها لمواجهة الأعظم من الأحداث التي يمكن ان تواجهها مستقبلاً.

وهكذا فعلت سويس ري SWISS RE التي يعود تأسيسها إلى 1863.

في منطقتنا العربية تتحكم ثقافة المردود العاجل وقسائم الأرباح المجزية بموقف المساهمين العرب في شركات التأمين وإعادة التأمين، حيث يستعجلون توزيع قسائم الأرباح. وحتى في الحالات الحرجة، يتجنبون ضخ الأموال التي تحتاجها الشركات كي يمكن لها ان تواجه كارثة طارئة وغير متوقعة وتحافظ على حيويتها وقدراتها المالية.

بالأمس القريب اتخذ مساهمو شركة إعادة التأمين السعودية SAUDI RE قراراً قد يكون الأول من نوعه في أسواق إعادة التأمين العالمية، وهو خفض رأسمال الشركة، وذلك بإهدار 20 بالمئة من أسهمها تغطية لخسائر متراكمة.

وقبل بضع سنوات خرجت مؤسسة الاستثمار الخليجية من شراكتها في شركة الخليج لإعادة التأمين GULF RE ونسبتها 50 بالمئة، لأن المردود الذي كانت تتوقعه لم يأت خلال السنوات الثلاث الأولى من عمرها.

وفي العام 2007 اتخذت الحكومة المصرية قراراً بإنهاء وجود المصرية لإعادة التأمين EGYPT RE وهي شركة كان مضى على وجودها في الأسواق نصف قرن (أسست سنة 1959) وجرى ضمها إلى شركة حكومية أخرى هي مصر للتأمين المباشر MISR INSURANCE. وهناك حالات أخرى تمّ فيها إلغاء وجود شركات إعادة عربية لا تتسع هذه المفكرة لعرضها.

الأمر الجديد هو أنه في مصر اليوم حديث عن نشوء حاجة ملحة إلى إنشاء شركة إعادة تأمين وطنية جديدة.

والغرض من هذه المفكرة هو أن أبين بأن المساهم العربي (وقد يكون حكومياً) لا يتفهم الطبيعة الخاصة للاستثمار في شركة إعادة تأمين. فالتطورات المتسارعة التي يشهدها العالم سواء على المستوى الصناعي، أو الثورة الإلكترونية، توجب على شركة إعادة التأمين ان تستمر بتحديث جهوزيتها المالية والفنية والتشغيلية لمواجهة الإلتزامات الناجمة عن انخراطها في تغطية الأخطار المستحدثة. ما يعني ان الشركة تحتاج الى تقوية قدراتها، وذلك بالامتناع عن توزيع الأرباح لفترة زمنية قد تستغرق بضع سنوات. وقد تجد الشركة نفسها بحاجة الى رفع رسميتها بضح مزيد من الرساميل.

إلا ان ذلك لا يعني إطلاقاً ان الشركة تفوّت على المساهمين فيها الأرباح التي ينتظرونها. فالأرباح التي تحتفظ بها الشركة تضمها الى أموالها الخاصة. وبارتفاع الأموال الخاصة للشركة يرتفع تلقائياً سعر السهم الذي يحمله المساهم.

المساهمة في شركة إعادة تأمين تختلف إذاً عن المساهمة في غيرها من الشركات المالية أو التجارية أو الصناعية وهي تتطلب من المساهم العربي ان يتحلى «بنفس طويل» أي طول أناة وبنظرة استثمارية بعيدة الأجل.

وغياب هذه الفئة من المستثمرين في منطقتنا العربية هو الذي حال دون ارتقاء شركات إعادة العربية الى المستوى العالمي خلال القرن الماضي من السنين علماً بأن بعض القديم منها تعرض للتأميم ثم الدمج أو الإلغاء. وبذلك انتهى وجود شركات إعادة تأمين عربية كانت قد سجلت سيرة مشرفة وطويلة. وهنا نذكر على سبيل المثال شركة إعادة التأمين العراقية IRAQ RE التي لم تضخ فيها الحكومة العراقية ديناراً واحداً منذ تأميمها منتصف القرن الماضي وعلى الرغم من تراجع سعر صرف الدينار العراقي جراء الحروب الجارية منذ العام 1980.

أما شركات إعادة العربية التي دخلت أسواق التأمين العربية خلال السنوات الأخيرة مثل QATAR RE فهي استثمارات حديثة، قيّض ان يكون مساهموها من أولئك الذين فاضت رساميلهم على نحو تضيق به الأسواق العربية فاتجهوا بأموالهم الى الأسواق العالمية وكان لسوق لويديز وسوق برمودا حصص منها.